الأهرام

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ: ٧ اغســـطس ١٩٩١

مجـــرد رأى

حتى لو كان شيكا

اما ان « الشيك » الذى كتبه محامى الريان وقد ذكر ببيان رسمى انه يحمل تاريخا واحدا لا تاريخين وانه بهذا الوصف تنطبق عليه اوصاف الشيك ولايدخل فى عداد الكمبيالات او الاوراق التجارية ... فان هذا لايعنى ابدا ان اموال المودعين اصبحت فى الصون والامان . وان المسالة كما قد يتصورون لاتتجاوز بضعة اشهر لم يصل « المحصول » ويباع القطن ويقبض اصحاب الاموال اموالهم !

واذا كانت اخطر اللعبات بالنسبة للاعبى السيرك هى القفزة الثلاثية فى الهواء . فان مافام به السيد المحامى هو نوع من هذه الحركات البهلوانية التى يقوم بها لاعبو السيرك وهو مطمئن تماما انه سيسقط فوق شبكة قانونية تحميه

وقد كتب لى البعض ان القانون يمنع كتابة شيك بتاريخ مؤجل وان الشيك يجب ان يكون بتاريخ يوم كتابته والا فما العمل اذا كان صاحب الشيك قد كتبه بتاريخ مؤجل ثم وافاه الاجل قبل تاريخ الاستحقاق ؟

وخبراء القانون - فصل الشيكات بالذات - لايرون ان القانون يمنع كتابة شيك بتاريخ مؤجل بل ان المتبع فى المعاملات التجارية كتابة مثل هذا النوع من الشيكات .. ولكن الاصل ان الشيك من الناحية الجنائية اداة وفاء ... اى ان كاتبه او ساحبه يسجل على نفسه انه حصل على مايقابل المبلغ الذى تعهد بسداده فى اية صورة من الصور سواء فى شكل نقد او سلع او خدمات

والاصل - لكى يقوم الشيك بهذا الدور كاداة وفاء - ان يكون للساحب يوم كتابة الشيك رصيد فى البنك المسحوب عليه الشيك بقيمة المبلغ المحرر

والتفكير المنطقى يقول انه كان على النائب العام فى يوم تلقيه الشيك من المحامى الذى كتبه ان يسأل عن رصيده فى البنك فاذا لم يجد هذا الرصيد خضع المحامى ساحب الشيك للقانون الجنائى

ولكن المحامى الذكى يعرف انه رغم هذه القفزة البهلوانية التى قام بها الا ان هناك شبكة واقية تحميه وهى « قانون سرية الحسابات » المطبق حاليا منذ فترة قصيرة والذى يمنع على البنك ان يكشف حتى للنائب العام عن رصيد حساب صاحب الشيك الا فى ٣ حالات محددة هى ان يأذن العميل بالكشف عن الحساب . او ان تكون هناك جريمة او شبهه جريمة سوية ويطلب النائب العام او من يمثله من محكمة الاستئناف الكشف عن الحساب او ان يكون هناك حبر ثابت ويلجأ المسحوب عليه الشيك الى محكمة الاستئناف

والحالات الثلاث كما هو واضح لاعلاقة لها بشيك الـــ ١٦٨٥ مليون جنيه وبالتالى فليس امام النائب العام سوى قبوله وانتظار موعد استحقاقه ثم ارساله الى البنك لصرفه فاذا جاء الرد بالرجوع على الساحب ثار التساؤل الكبير وهل قبض المحامى شيئا فى مقابل تحرير هذا الشيك حتى يمكن تقديمه لمحكمة الجنايات ؟ سؤال يمكن ان يستمر سنوات حتى يجيب عنه القضاء !

صلاح منتصر

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية